مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص
اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6919
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص

الاستاذ المساعد الدكتورة
كوثر عباس الربيعي(*)

المقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي .

وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى ، من اجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة. وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول الى الأهداف بحسب امكانات الدولة وقدرتها على التاثير . فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي لتحقيق تلك الأهداف بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان .

ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدورالمطلوب. وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات معقدة للوصول الى الأهداف المطلوبة لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي ان يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ماكانت هناك حاجة لسياسة خارجية أو نشاط دبلوماسي..

ولم يكن العراق في يوم ما عاجزا عن تقديم دواع لعلاقات دولية بناءة عبر استراتيجية ترمي الى زيادة الفعالية السياسية وتوسيع حجم التفاعل والتبادل مع جميع دول العالم. ولكن السياسة العراقية عموما ومن ثم السياسة الخارجية عانت ومانزال من الكثير من القيود في الوقت الراهن

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

داخليا وخارجيا.. وفي الوقت نفسه أمامها الكثير من الفرص ان هي استغلت الامكانيات المتاحة لعمل دبلوماسي فاعل.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم صورة عن الواقع العراقي للتعرف على مايكبح فاعلية السياسة الخارجية ويحدد فعاليتها، ومن جانب اخر التعرف على امكانيات تفعيل هذه السياسة وصولا الى اداء افضل واستغلال الفرص المتاحة من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للعراق كأيي بلد يطمح الى الحفاظ على السيادة وتحقيق الامن والازدهار. وذلك عبر ثلاثة مباحث وخاتمة

١. **المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية العراقية: بين السياسة والتاريخ**
٢. **المبحث الثاني : سياسة العراق الخارجية بعد الاحتلال: القيود**
٣. **المبحث الثالث: مستقبل سياسة العراق الخارجية: الفرص**

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية العراقية: بين السياسة والتاريخ

بدءا لابد من التعرف بصورة عامة على مايقصد بالسياسة الخارجية، وما ينضوي تحت هذا العنوان من أفكار وبرامج وآليات عمل وصولا الى فهم أفضل لسياسة العراق الخارجية بصورة علمية وعملية.

أولا:السياسة الخارجية: نظرة عامة

يقصد بالسياسة الخارجية" الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"[١]. وتقوم السياسة الخارجية للدول على الحفاظ على كثير من الأهداف والمصالح . التي يمكن ترتيبها وفق ثلاثة أهداف[٢]:

١. الأهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية، وهي الأهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي للدولة.
٢. أهداف متوسطة المدى، وهي أهداف تقع في مرتبة أدنى من الأولى، وتتضمن قضايا الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية.
٣. اهداف بعيدة المدى، ويقصد بها الخطط والأفكار التي ترمي الدولة الى تحقيقها على المدى البعيد، بما يزيد من قوتها وزيادة فاعلية دورها في المجال الدولي.

[١] فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية،بغداد مطبعة شفيق، ١٩٧٥،ص٢٣.
[٢] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، الكويت، المطبعة العصرية ١٩٧١، صص٩٨-١٠١.

ومن أجل تحديد الأبعاد الرئيسة لمفهوم السياسة الخارجية كونها المتغير الأساسي المراد تفسيره، يثار التساؤل حول المتغيرات التي تؤثر في صياغة تلك السياسة.ومن هذه التساؤلات لماذا اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاتحاد السوفيتي؟ ولماذا تتغير السياسة الخارجية الامريكية من حقبة تاريخية لأخرى؟ وللاجابة على ذلك لابد من تثبيت حقيقة ان"السياسة الخارجية لاتتعدد ولاتتغير بفعل الصدفة وانما استنادا الى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر. معتمدة على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن فهمها وتحديدها"[٣]

وبحسب المعنيين بدراسة السياسة الخارجية تقسم تلك المتغيرات الى مجموعتين اساسيتين[٤]:

اولا: المتغيرات الموضوعية: وهي المتغيرات الفعلية الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، كشكل النسق الدولي والقدرات الاقتصادية والعسكرية للوحدة الدولية وغيرها من المتغيرات وهي على صعيدين متغيرات داخلية تنشأ عن البيئة الداخلية للوحدة الدولية بما فيها النظام السياسي والخصائص القومية والامكانيات الاقتصادية والعسكرية وما الى ذلك. واخرى خارجية تنشأ نتيجة التفاعل مع الدول الأخرى ومع المواقف الدولية أي التعامل مع البيئة الدولية المتغيرة. وتتضمن العناصر السياسية الخارجية لأية وحدة سياسية العناصر الآتية[٥]:

١. نشاط فاعل أو منفعل تمارسه الوحدة الدولية
٢. توجهه الى مستويات البيئة الخارجية ووحداتها ، منفردة أو مجتمعة.
٣. خطط تحدد طرق ممارسة الوحدة الدولية لنشاطاتها في البيئة الخارجية
٤. قيم ومبادئ تنطلق منها خطط السياسة الخارجية وتستند اليها.
٥. احتياجات ومصالح وأهداف تعمل خطط السياسةالخارجية على تلبيتها وضمانها وتحقيقها في البيئة الخارجية
٦. قدرات ووسائل وأساليب تستخدمها الوحدة الدولية لتنفيذ خطط السياسة الخارجية.

---

[٣] **محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩،ص١٤٤.**

[٤] **المصدر نفسه.**

[٥] **علي عباس مراد، الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة، مجلة قضايا سياسية، المجلد الرابع، العدد الثالث عشر ٢٠٠٨،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ٧٢.**

ثانيا: المتغيرات الذاتية: وترتبط باختلاف الرؤى والتوجهات لدى صانعي القرار السياسي، إذ أن صانعي القرار السياسي أفرادا أو مجموعات يتأثرون بدوافعهم الذاتية وخصائص شخصياتهم و بتصوراتهم الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية[٦].

وتبدأ عملية رسم السياسة الخارجية بتحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، ولاتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، بل تتعداها بمتابعة عملية التنفيذ والتعديل والتغيير في تلك الوسائل والآليات حسب الموقف، مما يبعدها عن الجمود والنمطية.

إن السياسة الخارجية الصحيحة هي تلك التي تقوم على أسس صحيحة قائمة على "المراجعة والتدقيق والتشاور في اتخاذ القرار ووجود سلطة تشريعية تراقب وتنبه على الأخطاء"[٧].

والسياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تخفق أحيانا وتنجح أحيانا تبعاً لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة ، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية[٨].

مما تقدم نجد ان العراق كونه من دول العالم النامية فهو يخضع في تحديد سياسته الخارجية الى اشتراطات تلك الدول وفي مقدمتها ضعف الاستقرار السياسي عموما وما يعكسه من عدم استقرار في توجهاته نحو العالم، مع بعض الاستثناءات المحدودة.

ثانيا: سياسة العراق الخارجية مراجعة تاريخية

منذ تاسيس الدولة العراقية في العقد الثاني من القرن العشرين واجهت سياسة العراق الخارجية مشكلات رافقتها طوال مسيرتها وحتى الوقت الراهن ، بينما كانت هناك مشكلات مرحلية ارتبطت بظروف داخلية معينة أو بيئة دولية متغيرة.

وكان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب الانقلابات والتبدلات والحروب الكثيرة وتعرض العراق للاحتلال البريطاني في مطلع القرن الماضي والاحتلال الاميركي مع مطلع القرن الاخير.

فقد أدى التدخل البريطاني إبان العهد الملكي الى عدم وجود سياسة خارجية عراقية واضحة أو معبرة عن مواقف سيادية مستقلة، لذلك كان التعامل مع دول العالم يمر في كثير من

---

[٦] **محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره،ص١٤٤**

[٧] **قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨شباط ١٩٦٣، ط١،مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٨، ص٤٧٨**

[٨] **المصدر نفسه.**

الاحيان عبر المندوب السامي البريطاني ومن ثم عبر السفير البريطاني بعد انتهاء الانتداب ودخول العراق الى عصبة الأمم في عام ١٩٣٢(*).

وبعد اعلان النظام الجمهوري في العراق في عام ١٩٥٨ والتحرر من السيطرة البريطانية ومن ثم الخروج من حلف بغداد والغاء الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة جاء اعلان الحياد بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي اللذين كانا يقودان السياسة العالمية إبان الحرب الباردة ، والانضمام الى حركة عدم الانحياز،ليضع العراق أمام استحقاقات جديدة في السياسة الخارجية، والتي عانت من صعوبات جمة بفعل تلك التغييرات.

وقد كانت حصة العلاقات العراقية مع الدول العربية تتذبذب بين السلب والايجاب، وبسياقات عكست حالة التخبط السياسي وعدم وضوح في التوجهات السياسية، فعلى سبيل المثال أعلن عبد الكريم قاسم عن نيته ضم الكويت مما أثار ردود فعل عربية قادت فيها جمهورية مصر تيار المعارضة، ثم انضواء عبد السلام عارف مدة رئاسته للعراق تحت مظلة مصر في عهد جمال عبد الناصر في اطار مشروع الوحدة الثلاثية، والدعم الواضح للقضية الفلسطينية في عهد عبد الرحمن عارف[٩].

ولم تكن المرحلة اللاحقة لعام ١٩٦٨ أفضل حالا حيث عانت السياسة الخارجية العراقية من الكثير من القيود خاصة وإن هذه المرحلة شهدت أحداثا استثنائية تمثلت بحرب الثماني سنوات مع ايران ومشكلة دخول القوات العراقية للكويت، وما رافقها وأعقبها من حصار قاس شمل جميع النشاطات الخارجية، وكذلك الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ تحت ذريعة حماية الشرعية الدولية، ومانجم عنها من دمار شمل جميع نواحي الحياة.وكانت هذه المرحلة من تاريخ العراق الاكثر تقييدا لسياسته الخارجية وساهمت دول الجوار والدول العربية والكثير من دول العالم في عملية التقييد تحت ذريعة الالتزام بقرارات الامم المتحدة.ومما زاد من سوء الاوضاع ان العالم كله عانى في هذه المرحلة من تداعيات سياسية وعسكرية بعد انهيار المعسكر السوفيتي وخروجه

(*)من اوضح الادلة في هذا المجال ان اعتراف الولايات المتحدة باستقلال العراق في عام ١٩٣٠،جاء من خلال التوقيع على معاهدة ثلاثية، هي المعاهدة العراقية- البريطانية – الاميركية، والتي لم توضع موضع التنفيذ بسبب دخول العراق عصبة الامم في عام ١٩٣٢، الا ان الحكومة الاميركية استندت اليها لدى مطالبتها بحصة في الامتيازات النفطية في العراق خارج اطار شركة نفط العراق، انظر،كوثر عباس الربيعي، تطور العلاقات العراقية الامريكية للفترة من ١٩٤٥-١٩٥٨، سلسلة دراسات استراتيجية(٦٩) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ،صص٢٧-٢٩.

[٩] وسن سعيد الكرعاوي،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية في العهد الملكي / دراسة تاريخية،22/11/2009م،موقع اقلام حرة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)www.free-pens.org/index.php?show=news&action

من معادلة التوازن الدولي وانفراد الولايات المتحدة بموقع الدولة الأولى مما طبع العقد الأخير من القرن العشرين بالكثير من الفوضى.

في تلك المرحلة أخذ العراق يعمد الى تصريف سياساته الخارجية بهامش مبدئي أقل، بسبب التحجيم الذي لحق بامكاناته، خاصة العسكرية منها، وجعل قدرته على تنفيذ خطابه السياسي–الايديولوجي وطموحاته في أدنى مستوياتها [١٠]. وقد استمرت هذه المرحلة زمنا طويلا تغذيها تفاعلات البيئة الاقليمية وتضييق الخناق المستمر على العراق.. حتى انتهت بنهاية النظام والدولة كلها بدخول قوات الاحتلال الامريكي وإعادة صياغة المعادلة السياسية في العراق بكافة تفاصيلها سياسيا وعسكريا واجتماعيا وثقافيا.

المبحث الثاني: سياسة العراق الخارجية بعد الاحتلال: القيود

بعد ان تغيرت المعادلة السياسية في العراق إثر دخول القوات الأمريكية الى العراق ، دخلت السياسة الخارجية العراقية مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير وفقدان العراق لسيادته الوطنية.

وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع مايجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لاتكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير.

لقد تركت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي تأثيرا سلبياً إزاء أي دور فاعل مستقل عن هذه الهيمنة ومايترتب عليها من استراتيجية دولية متعارضة" [١١] بينما "هدف المحافظة على كيان الدولة وصيانة امنها وسلامتها، يستلزم حشد القدرات الداخلية ، وكسب التضامن العربي والاقليمي والدولي [١٢].

---

[١٠] خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية– العربية،من بحوث كتاب (احتلال العراق الاهداف –النتائج–المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ٢٠٠٤،ص ٣١٢.

[١١] هاني الياس الحديثي العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس ١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،ص٦٢.

[١٢] قحطان احمد سليمان الحمداني، مصدر سبق ذكره،ص٤٧١

من هنا يمكن ادراج القيود التي عانت منهاالسياسة الخارجية العراقية ضمن محورين أولهما: المحددات الداخلية، وثانيهما: المحددات الخارجية، مع ملاحظة أن هناك تداخلاً واضحاً بين الخارجي والداخلي بالنسبة للعراق بفعل وجود فاعل خارجي في الداخل متمثلا بقوات الاحتلال الامريكية.

أولاً: المحددات الداخلية:

تعاني الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت الى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفا ما ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية ، كما حدث بشان موضوع التصعيد الذي شهدته العلاقات العراقية السورية والدعوة الى إنشاء لجنة تحقيق دولية حول التفجيرات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩.وبات السجال يطغى على أي موقف واضح عندما تبنت كل كتلة سياسية موقفا لايلتقي مع الآخر أو يعمل بالضد منه.

أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي.فالخطاب السياسي الواضح والمتماسك لنظام الحكم هو الذي يحدد معالم السياسة الداخلية والخارجية في إطار فلسفة الدولة، ورغبة الجميع في نهوض البلد وتطوره. ومن المفارقات الواضحة في هذا المجال ماحدث قبيل وبعد انعقاد القمة العربية في الدوحة في أواخر شهر اذار/مارس ٢٠٠٩ والتصريحات المتبادلة التي جاءت بشكل بيانات رسمية بين كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء بشأن مسألة تمثيل السياسة الخارجية للبلاد التي يرى كل منهما، بحسب ما صدرعنهما من بيانات، انه الجهة المخولة دستوريا لهذا التمثيل(*).

كما أن الخطاب السياسي في العراق محكوم بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق فان ذلك ينعكس في ارتباك الخطاب السياسي وضعف تاثيرة في المقابل. فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعيا واقتصاديا يعني أداء سياسيا أفضل

(*)شارك رئيس الوزراء نوري المالكي في مؤتمر الدوحة ممثلا عن العراق في تلك القمة، لكن ذهابه لم يحسم الجدل الدائر بين الرئاستين، حول أحقية" كل منهما بتمثيل العراق في القمة واستند الطرفان الى الدستور العراقي، الذي امتازت فقراته بالغموض مما أدى الى تداخل الاختصاصات وزيادة الاجتهادات.(موقع أصوات العراق.وكالة انباء مستقلة ،تمثيل سياسة العراق الخارجية، جدل بين رئاستين،ar.aswataliraq.info/?p=137728 2/4/2009

في الداخل والخارج.وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والاقليمية قاد الى تجزئة القرار السياسي الموجه نحو الخارج، مما يستدعي ضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولاً الى فعل متماسك في الخارج.

إن القول بوجود محددات داخلية قد تعيق عمل السياسي في توجهاته الخارجية، يجب أن لايفهم في نطاق الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فلا بد من التكامل بينهما للوصول الى أداء أفضل.

ثانيا. المحددات الخارجية:

إن الهدف من النشاط السياسي الخارجي " نسج شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية، للاستفادة الى أقصى حد ممكن من عناصر قوتها والتقليل الى أقصى حد ممكن من الاثار السلبية لعناصر ضعفها، لتكون المحصلة النهائية هي ضمان امنها واستمرارها واستقرارها من خلال العمل على تلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها"[١٣]. ولايمكن تجاوز حقيقة أن الفعل العراقي وإمكاناته لايزال مقيداً دولياً، وأن المجال المتاح امامه وهامش الحركة السياسية للفعل المستقل محدود الى درجة كبيرة[١٤].

وبالمقابل فان معطيات وتعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية، فهناك بيئة اقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي، من تحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجموعة العربية وهو تحت الاحتلال، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط، مما أدى الى بطء كبير في عملية اعادة السفارات العراقية في الخارج أو عودة السفارات العربية والأجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق. ومن دول جوار من تتدخل في الكثير من شؤونه الداخلية وتنطلق من دوافع مصلحية لاتحدها قيود.بينما الدولة التي احتلت العراق أي الولايات المتحدة، لاتخفي طموحها في الاستفادة بأكبر قدر ممكن من وجودها في العراق والعمل على الضغط من أجل تأمين مصالحها في المنطقة واستغلال هيمنتها على القرار العراقي لفرض رؤاها على الأقليم بكامله، بل وحتى التدخل في تحديد خياراته تجاه دول العالم والجوار.

---

[١٣] **علي عباس مراد،مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢.**

[١٤] **خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية– العربية،مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.**

وقد كان النظام في العراق قبل الاحتلال يضع محددات ايديولوجية اعاقت الكثير من حركته الخارجية ولكن الهامش المبدئي في سياسات العراق الخارجية قد زال ، الا ان قدرته على اتخاذ قرارات سياسية خارجية مستقلة باتت غير مؤكدة، بفعل وجود القوات الامريكية على أراضيه[١٥].

بينما ترى دول العالم أن عليها أن تتعامل مع الولايات المتحدة في الشأن العراقي من منطلق ان الاحتلال جعل القرار السياسي العراقي يمر عبر البوابة الأمريكية، أما الدول الاخرى المؤثرة في السياسة الدولية مثل دول الاتحاد الأوربي وروسيا والصين واليابان وغيرها فهي تعمل للحصول على مكاسب واستثمارات في العراق، بمحاولة استمالة بعض الأطراف العراقية من جهة وبالتفاهم مع الولايات المتحدة من جهة اخرى. وتقف الامم المتحدة على مسافة غير قريبة من العراق، ودورها محكوم بما تقرره الولايات المتحدة، ولاتؤشر الدبلوماسية العراقية اية اختراقات في العلاقة مع المنظمة الدولية وحتى اذا كانت هناك قرارات قد صدرت لصالح العراق مثل قرار رفع الحصار، او بعض القرارات الحمائية للاموال العراقية فقد تمت بمطالبة عراقية مدعومة اميركيا وبموافقة الدول دائمة العضوية ضمن توافقات بينها وبين الولايات المتحدة.

وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية فان من القيود التي تعيق عمل الدبلوماسية العراقية، الميراث الطويل من الخلافات، والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول خاصة مع اتهام العراق للبعض منها بايواء الاطراف المعارضة.

ومن بين القيود في التعامل مع دول الجواريمكن رصد كثير من القضايا فمثلا:

- مع تركيا: مشكلة الاكراد ومشاكل التركمان والحدود والمياه.
- سوريا: مشكلة المهجرين والمهاجرين واللاجئين وخاصة البعثيين.
- الاردن: مشاكل المهاجرين والعلاقات الاقتصادية.
- الكويت: التعويضات والديون والحدود وحقول النفط.
- السعودية : الفتاوى والانتحاريين والقاعدة.
- ايران التدخلات المستمرة في الشان الداخلي ومشكلات الحدود والمياه وحقول النفط..

ان العمل على تجاوز مكامن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه لاتبدو يسيرة، لانه محكوم بقيود داخلية تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها مما يجعل التحرك العراقي في هذا المجال يمتاز بعدم التوازن بل الى التناقض في احيان كثيرة.كما ان الفاعل الامريكي

[١٥] المصدر نفسه، ص٣١٢.

المؤثر اكثر من غيره في القرار السياسي العراقي يلعب في اغلب الاحيان على تلك التناقضات مما يزيدها تعقيدا.

ورغم ان العراق بحكم موقعه الجغرافي وما يمتلكه من موارد هائلة للطاقة ، وكونه سوقا استهلاكية واسعة ، يجعله شريكا اقتصاديا متميزا، الا إن الآثار التي خلفتها العقوبات على مدى عقد من الزمن واستمرار اعمال العنف بعد الحرب ، وغياب أو قصور القوانين التجارية واللوائح خلقت الظروف التي تحد من قدرة الدول المجاورة للعراق على توسيع التبادل التجاري معه والاستثمار فيه[١٦].

كما ان بعض دول الجوار وبشكل خاص سوريا وايران، لا تزال تشعر بالقلق إزاء وجود القوات الامريكية في العراق باعتبارها تهديد محتمل. ولم تستطع التطمينات التي تضمنتها الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة تسكين هواجسها رغم احتوائها على نص صريح في المادة ٢٧ من ان الولايات المتحدة لايمكنها استخدام الأراضي العراقية، او المياه او الاجواء للعدوان على الدول الاخرى، او انه لن يكون هناك قواعد اميركية او وجود عسكري دائم في العراق[١٧].

وكان من الطبيعي ان تأتي سياسة العراق الخارجية خلال هذه المرحلة الحاسمة انعكاسا لما يجري في الداخل وتواصلا معه لتتكامل صورة الانجاز بشقيها الداخلي والخارجي.

المبحث الثالث: مستقبل سياسة العراق الخارجية: الفرص

ان كثرة القيود التي تحجم من الاداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ولكن لابد من التاكيد ان الضعف ليس عيبا بحد ذاته، بل ان اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملا دؤوبا من اجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية، لايستهين بالتجربة ولايتراجع امام الخطا.لان حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبير جدا ويتطلب اجراءات كثيرة يمكن الاشارة الى البعض منها من اجل تحسين اداء الدبلوماسية العراقية والافادة من الفرص المرتبطة بها ومن ذلك:

- الاتفاق بين الاطراف السياسية في الداخل على الاهداف الاساسية ومحاولة تحقيق اجماع وطني حول ادوات السياسة الخارجية واساليبها ، والابتعاد عن المهاترات الاعلامية التي تعيق العمل الدبلوماسي ، لان"السياسة الخارجية لاية دولة يمكن ان تخفق احيانا وتنجح احيانا تبعا لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة ، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية".

[16] Iraq: Regional Perspectives and U.S. Policy Congressional Research Service www.crs.gov
[17] Ibid.,

- "ان فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت انماط سلوكه الخارجي احتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية الى تحقيق الاهداف، والعكس صحيح"[١٨] وهذا الامر يتطلب السعي للوصول الى استراتيجية واساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جريئة للواقع والبيئة الدولية، وتنشط من اجل تصويب اي اخطاء رافقت العمل السياسي العراقي في الخارج، وتنطلق من تاكيد وحدة مركز القرار السياسي[١٩].
- تجاوز مبدأ المحاصصة واخراج الدبلوماسية العراقية من ربقتها وعدم جعل وزارة الخارجية حصة حزبية لاية جهة كانت بل ان تكون مستقلة تماما عن الاحزاب لكي تمثل العراق كله .بل ينبغي ان تكون كل الوزارات والمؤسسات وطنية. واعادة تأهيل الدبلوماسية العراقية بشريا باختيار الافضل لتمثيل العراق في المحافل الدولية. والاهتمام باختيار العناصر التي تقود الهيئات الدبلوماسية العراقية من حيث الكفاية والولاء للوطن، وعدم ازدواج الجنسية.
- الاستعانة بمراكز البحث العلمي لوضع دراسات توضح منهجية العمل السياسي للوصول الى الاهداف المبتغاة، وتاكيد الخصوصية العراقية في العمل السياسي الخارجي.
- العمل على اعادة التماسك والحيوية للدبلوماسية العراقية عبر تحديد المنطق السياسي الذي يقودها والاطراف التي تتعاطى معها، وتاسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق مع جيرانه ومع باقي دول العالم
- اعادة بناء القوات المسلحة على اساس الانتماء الوطني وابعاد الجيش والشرطة عن الصراعات الحزبية والسياسية ، والاهتمام بالتسليح الحديث بما يمكن ان يمثل عامل دعم للدبلوماسية العراقية في منع تدخلات دول الجوار.
- العمل على تعزيز ثقة المواطن العراقي في الداخل والخارج بالدبلوماسية العراقية التي تسعى الى تحقيق انجازات واختراقات سياسية حقيقية في مشكلات مثل تخليص العراق من الديون ومن تبعات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والقرارات المقيدة لحركته،والتفاوض لحل مشكلة المياه والتعويضات مع جيرانه ، وتدعم حقوق المواطن عبر الدفاع عنه وعن مصالحه وعدم القبول بمعاملته بطريقة دونية او امتهان كرامته في الخارج وتعزز صلته ببلده، انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل.

---

[١٨] **قحطان احمد سليمان الحمداني ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧١.**

[١٩] **علي وجيه محجوب، سياسة العراق الخارجية بعد عام ١٩٩٠ وافاق المستقبل: دراسة حالة: البعد الاستراتيجي في العلاقات العراقية– الامريكية،مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٥١، ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠٠٣،ص ج.**

- ان ضعف الامكانيات الحالية ليس سببا لتاجيل النشاطات الدبلوماسية او تجميدها بل المطلوب العمل بالممكن ومطالبة الحكومة بتعزيز الامكانيات المالية لتامين حركة اكثر فاعلية والمراجعة الدائمة للملفات بحثا عن افاق افضل في العلاقات مع العالم.
- السعي لكسب الاصدقاء في الوسط الاقليمي والدولي، لان امام العراق مهمات ثقيلة لايستطيع انجازها بمفرده وقائمة المهام المطلوبة لاتنتهي عند حد، مابين الخروج من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة والضمانات المرافقة له، وابعاد التدخلات الخارجية التي تنهك الجسد العراقي وتضعفه وتضعف موقفه امام العالم. والاتفاقيات الثنائية والمساهمة في التنظيمات الاقليمية والدولية، ومشكلة الديون والتعويضات ، ومشاكل الحدود ومشاكل المياه.
- ان الدور الاميركي المؤثر في سياسة العراق الخارجية مازال قويا ولايمكن تجاوزه، واذا ما اراد العراق تخفيف هذا الدور فعلية التحرك ولو تدريجيا والاستفادة من اية فرصة سانحة لتحسين علاقاته بدول الجوار وبقية دول العالم، لان اي توتر في علاقات العراق مع الاخرين يديم الحاجة الى التدخل الاميركي في الشان العراقي داخليا وخارجيا.
- اهمية الحراك السياسي والدبلوماسي العراقي بهدف اعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من ازمة الانحسار في العلاقات الدولية الذي عانى منه العراق لسنوات طويلة والعمل لتفعيل وتطوير العلاقات مع مختلف دول العالم ٠واعادة بناء ادوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة ، عبر الحوار والتفاوض والمرونة السياسية، وباتباع اسلوب التهدئة وعدم التصعيد والتعامل مع الاخرين عبر تجنب الاحتكاك وتازيم الاوضاع،وايجاد مقتربات للتعاون مع العالم.
- التعامل بواقعية وعدم فرض شروط تعجيزية للوصول الى اتفاقات وعلاقات افضل مع الدول الاخرى، فالواقعية مطلوبة تماما في السياسة الخارجية، ووضع العراق الان لايسمح بالقفز على الحقائق، كما ان مصلحة العراق تتطلب الابتعاد عن سياسة المحاور والسعي لان يكون عامل توازن في المنطقة بدلا من المساهمة في زيادة مشكلاتها والاختلالات التي تعاني منها. لان "الموقف المعقد للغاية يطرح على العراق ان لاتكون علاقاته متمركزة عند قضية واحدة تحسم طبيعة تلك العلاقات سلبا او ايجابا بل تنويع القضايا بدلا من حصرها في قضية واحدة، ان العلاقات بين الدول لاتقوم على قضية واحدة مهما كانت رئيسية في سلم الاولويات، بل ان الوصول الى القضية الاساسية يمكن ان يكون كنتاج او محصلة تفاعل القضايا الاخرى"[٢٠].
- إتباع سياسة خارجية تنأى عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والحوار مع دول الجوار لبناء الأمن الإقليمي المستند الى توازن المصالح واحترام خيارات الدول الإقليمية في بناء أنظمتها السياسية٠

[٢٠] هاني الحديثي ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٦-٧٧

- ان "السياسة الخارجية العراقية الان بحاجة الى فن التصرف مع سياسات الواقع لا النطق بما يقفز عليه، بمعنى ان نتعامل مع الاخرين باقل فرص احتكاك"[٢١]. وان تنطلق القرارات السياسية نحو دول الاقليم والعالم من مبدا استراتيجي وليس رد فعل على الازمات او تصعيد المواقف وتنفيذ برامج الاخرين.وعدم استنزاف الجهد الدبلوماسي في معارك خاسرة.بل بالقدرة على الفعل الايجابي والامساك بالفرص وتطمين الشواغل الامنية للاخرين..
- يمكن ان تكون التنوعات الاثنية في العراق ودول الجوار في مقدمة المصالح الامنية المشتركة لانها توظف من قبل القوى الخارجية لتهديد الامن الاقليمي فضلا عن تهديد الوحدة الوطنية للوحدات السياسية المجاورة[٢٢].
- تتطلب الرؤية المستقبلية التركيز على بناء جسور العلاقات من خلال الحوار البناء متعدد الاطراف الذي تقوم على احترام الخيارات العراقية، والاحترام المتبادل للسيادة والمصالح المشتركة لكل الاطراف في هذه المعادلة[٢٣].
- الاهتمام بتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والاقليمية مثل الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، للافادة من مساحة الحركة التي تتيحها هذه المنظمات وتعميق انتماء العراق الى المجتمع الدولي لانهاء عزلته النسبية الحالية.
- أن بناء الثقة مع الشعوب وتأكيد أواصر الصداقة مع الدول الاخرى والعمل على تحقيق المصالح المشتركة ومراعاة الشرعية الدولية والالتزام بالمعاهدات والقوانين من شأنه أن يزيد من فرص التفاهم والتعاون البناء من اجل تطمين جميع الاطراف.
- تطوير شبكة العلاقات الثقافية والاقتصادية والامنية والرياضية والفنية وتوظيفها لتحقيق تعاون وثيق لايمكن للخلافات السياسية ان تفصم عراها. وهذا يتطلب اعلاما ناضجا وشبكة اتصالات متطورة واستعدادا ذهنيا رفيعا للحوار[٢٤].

ويبقى نجاح العمل السياسي الخارجي مرهونا بتوظيف الامكانيات والقدرات المتاحة وبوجود ارادة وطنية لتوظيف عناصر القوة وتدعيمها وخلق فرص للتعاون مع الجميع.حيث يمكن لما يمتلكه العراق من امكانيات اقتصادية وثروات ضخمة ان يكون ادوات جذب تخدم الدبلوماسية عبر اتفاقيات الاستثمار والتبادل التجاري وغيرها من الانشطة الاقتصادية الواعدة في العراق

---

[٢١] منعم صاحي العمار، توازنات الضعف العربية وتأثيرها على السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس ١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،ص٢٣٦

[٢٢] هاني الياس الحديثي ، مصدر سبق ذكره، ٧٧.

[٢٣] ناظم عبد الواحد جاسور، العراق والمعادلة الخليجية–الاقليمية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس ١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،ص١٥٢

[٢٤] هاني الياس الحديثي ، مصدر سبق ذكره، ٧٧ .

والاهم من ذلك ان التوازن في السياسة الخارجية يستدعي تقوية الداخل وسد الثغرات والسلبيات التي تعيق انجاح السياسة الخارجية.

الخاتمة

يعد بناء سياسة خارجية فعالة في المحيطين الاقليمي والدولي الشاغل الاكبر للدول ، صغيرها وكبيرها. الا ان سياسات الدول لاتنطلق من فراغ بل هي محكومة بدواعي المصلحة الوطنية والحرص على تأمين الحدود وتنمية الاقتصاد، والمطالبة في الوقت ذاته بالتناغم والتعاون مع سياسات الدول الاخرى من اجل عالم افضل واداء متقدم.

واذا كان العراق يحسب على الدول النامية فهو يعيش مشكلاتها وتتاثر سياسته الخارجية بتلك المشكلات وفي مقدمتها عدم الاستقرار السياسي الذي ينعكس سلبا على الاداء السياسي في مختلف المجالات وليست السياسة الخارجية بمنأى عن ذلك الاضطراب.

وبينما تعيق الكثير من الكوابح العمل السياسي الخارجي، وفي مقدمتها : اختلالات الواقع السياسي وتعدد مصادر القرار والاوضاع الاقتصادية المتردية ووجود الاحتلال وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية ، وما الى ذلك. فان امام العراق لو انه احسن استغلال الفرص التي تتاح له وباشر بوضع استراتيجية للسياسة الخارجية تضع الاهداف وتحدد الاليات والوسائل، باسلوب علمي وعملي، في محاولة لتجاوز اخطاء الماضي وبناء المستقبل ووضع مقاربات جديدة في العلاقات مع دول العالم ومنظماته، ان امامه الكثير من الفرص والمحفزات لبناء سياسة خارجية مثمرة اذا ماصدقت النوايا وكان الهم الوطني في المقدمة.